

دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة

- أ. ساري سهام*

ملخص	summary
يلعب القطاع التطوعي الخيري أو القطاع الثالث دوراً هاماً في الاقتصاديات المعاصرة، فقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في أمريكا أن هذا القطاع يساهم بأكثر من 9% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث صرفت مداخيل هذا القطاع على قطاعات اقتصادية واجتماعية. هذه النتائج تسلم جدلاً ضرورة اهتمام الاقتصاديين والخبراء في شتى المجالات بهذا القطاع الهام. وهو ما يجعله يساهم بنشاطه في تحقيق التنمية المستدامة في إطار توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	The Philanthropic sector or the 3 rd sector plays a crucial role in the modern economy. For instance, and in America alone, a recent survey has showed that the 3 rd sector represented 9% of the GDP (Gross Domestic Product). The most important part of these incomes was spent on health, education, culture and some social and civil projects. These results beg the question that this sector deserves, at least, a little attention from the economists and the experts of the field. These organizations come under what is known as the Philanthropic Sector. Thus they participate in the sustainable development meant for ever(long duration) because of their ronouvable source.
الكلمات المفتاحية: القطاع الثالث، التنمية المستدامة، الاقتصاد الدولي	

تمهيد:

إن المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يجد أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوماً ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وتعتبر التنمية المستدامة أحدث مفاهيم التنمية، بدأ استخدامها في الأدب التنموي المعاصر، حيث أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم

* إطار بمديرية التجارة بولاية برج بوعريريج.

دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، والتنمية المستدامة نمط تنموي متكامل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف تحقيق النوعية في مستوى المعيشة للأفراد في الحاضر وللأجيال في المستقبل.

والإقرار أن البعد الاجتماعي يعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تنمية المجتمع تعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة المستدامة. لذا دعي القطاع الثالث وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة ويتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة للمساهمة في التنمية المستدامة.

ويمكن تحديد الإطار الشامل للتنمية الشاملة المستدامة في ما يلي¹:

يمكن التأكيد أن التنمية المستدامة هي عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تضمن تطور الكفاءة الاستخدامية للموارد، وتزايد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وما يترتب عن ذلك من تغييرات جوهرية في السلوك الاستهلاكي والأساليب الإنتاجية والتكنولوجية المرتبطة بها، ونظم توزيع الثروة والدخل على المستوى المجالي والقطاعي والزمني بشكل يؤدي إلى الاستمرار وتطور الحياة المجتمعية، في إطار الاستدامة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية الفردية والجماعية والمؤسسية، الخاصة والعامة، الوطنية والإقليمية والدولية، التي تتضمن الاستدامة الاقتصادية وما يرتبط بها من موارد وثروات وإمكانيات، واستدامة بيئية وما يرتبط بها من تنوع وتطور للخصوصيات الثقافية، واستدامة سياسية وما يتعلق بها من استقلال وسيادة واستمرارية لمكوناتها في إطار الحكم

¹ - صالح صالح، "التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر"، بحث في: الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، (الجزائر، جامعة سطيف، 2008)، ص: 870.

الراشد، والتي تؤدي جميعها إلى نمو اقتصادي مستدام، يساهم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تقليص أعداد الفقراء المتزايد وتخفيض هوة عدم المساواة.

أولاً: مدخل للتعريف بالقطاع الثالث

شهد القطاع الخيري في البلدان الغربية نمواً متسارعاً في القرنين الماضيين، حيث أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزاً مهماً من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة ويتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، التي تدخل في إطار مستلزمات التنمية المستدامة.

ومن المتوقع أن يزداد دور القطاع الثالث في الاقتصاديات المتقدمة، والذي أصبحت له مساهمات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد، حيث تشكل المنظمات غير الحكومية، والتي تعمل على نطاق دولي، جزءاً من هذا النظام الذي يجري تسويقه وتعميمه في بلدان العالم النامي.

1-تعريف القطاع الثالث:

يشير مصطلح القطاع غير الهادف للربح في أدبيات العمل الخيري إلى المؤسسات التي تقع بين القطاع الخاص والهادف للربح والقطاع العام.¹ ولقد استخدمت عدة مصطلحات في وصف مجموعة مؤسسات القطاع غير الربحي فجاءت العديد من المسميات مثل " القطاع الخيري " و"القطاع المستقل" و"القطاع التطوعي" و"القطاع المعفي من الضرائب" و"المنظمات غير الحكومية" و"الاقتصاد الاجتماعي". وقد أوضح ليستر م. سالمون

¹Wolfgang Seibel and Helmut K Anheir, Sociological and Political Science Approaches to the Third Sector.in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990. p7.

" LasterM.Salamon " أحد منظري هذه الظاهرة أن كل مصطلح من هذه المصطلحات ينطلق من الحقيقة التي تمثلها هذه المؤسسات والمنظمات على حساب الجوانب الأخرى.¹ فهناك التعريف القانوني الذي يركز على ما ينص عليه قانون البلد المعني لتصنيف المنظمات التي تدرج ضمن القطاع الثالث، والنوع الثاني هو التعريف الاقتصادي المالي الذي يؤكد على مصدر الدخل للمنظمة، وهذا المعيار هو الذي أخذ به نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، بينما علماء السياسة أشاروا إلى أنه مجال أو منطقة وسيطة بين السوق والدولة.²

أما التعريف الوظيفي لمؤسسات القطاع غير الربحي يؤكد على الوظائف أو الأغراض التي تؤديها هذه المنظمات في هذا القطاع، أما التعريف البنوي والإجرائي فهو يركز على البنية والعمليات الأساسية للمنظمة وليس على غرضها ومصدر دخلها.³

وفي فرنسا بدأ استعمال مصطلح الاقتصاد الاجتماعي منذ 1982 م لوصف القطاع الثالث وغير الربحي وهو يشكل أساسا من الشركات التعاونية وشركات الضمان والتأمين غير الربحية والجمعيات التطوعية، هذه الأخيرة تشير إلى مجموعة من المنظمات الخيرية والاتحادات التجارية والمنظمات الثقافية والحركات الاجتماعية والمدارس الخاصة ومنظمات الرعاية والمستشفيات غير الربحية.

أما المنظمة غير الحكومية فهي وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994م، تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة

1Edith Archambault.Public Authorities and Nonprofit Sector.In France. in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990. P295.

²Wolfgang Seibel and Helmut K Anheir, Sociological and Political Science Approaches to the Third Sector.opcit p9.

³— كمال منصوري، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية.¹

2- موقع القطاع الخيري والتطوعي في التقسيم الاقتصادي الحديث:

لقد شهدت المجتمعات الغربية -أوروبا وأمريكا - نمو متسارعا في الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين²، ويتزايد دوره في القرن الحالي حيث أصبح القطاع الثالث يشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في التقسيم الاقتصادي الحديث الذي أصبح يأخذ الشكل الآتي:³

- القطاع العام بشقيه الربحي وغير الربحي.
- القطاع الخاص وهو قطاع ربحي بالأساس.
- القطاع الثالث بشقيه التبرعي والوقفي وهو يختلف عن القطاعين السابقين حيث لا يهدف نظريا إلى تحقيق الربح ، وإنما يقوم على سبيل التطوع.

3- البناء المؤسسي للقطاع الخيري والتطوعي الغربي:

كما سبق الذكر يقوم القطاع الخيري والتطوعي بنشاطات متعددة، يتم ذلك من خلال شريحة واسعة من المؤسسات والهيئات والأنشطة والمنظمات غير الحكومية والتي تشكل في مجموعها البناء المؤسسي للقطاع الخيري والتطوعي بشقيه الوقفي والتبرعي. وبسبب اختلاف المفهوم القانوني للعمل الخيري والوقفي في البلدان الغربية فإنه من الصعب حصر جميع مؤسسات القطاع تحت عنوان واحد⁴ ، غير أن المؤسسات الخيرية

¹ - نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002)، ص48.

² - منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته وتنميته، (دمشق: دار الفكر، 2001)، ص42.

³ - محمد بوجلal، "دور المؤسسات المالية الإسلامية في النهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث"، بحث مقدم للندوة العلمية الدولية، (دمشق، 2000)، ص6.

⁴ منذر قحف، المرجع السابق، ص43

والمنظمات غير الحكومية المشكلة للقطاع الثالث في البلدان الغربية تنتزع فيما بين المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية والجمعيات، وبيانها فيما يلي:¹

أ- المؤسسة الخيرية: Foundation

تقوم هذه الصيغة على أساس وقف أموال معينة من العقارات أو المنقولات للإنفاق من ريعها على أغراض خيرية ومنافع عامة لا تستهدف الربح، كإنشاء المستشفيات أو المدارس أو الملاجئ أو للإنفاق على بعض ما يكون موجودا من هذه الهيئات بالفعل.

ب- الاستئمان: Trust

وهو أن يضع الشخص ماله -عقارا أو منقولا - أو جزءا منه في حيازة شخص آخر يسمى (الأمين) أو يضعها في حيازة أكثر من شخص يكونون (مجلس الأمناء)، ليقوم بتوظيف هذا المال. واستثماره لمصلحة شخص آخر أو أكثر من أولاد الوصي أو ذريته، وهذا ما يسمى بالاستئمان (الأهلي) وقد يكون هدف الموصي هو تحقيق مصلحة عامة يختارها هو، وهذه الحالة في الاستئمان تسمى (الاستئمان الخيري)، والأمين أو مجلس الأمناء قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا كالمصارف والشركات المتخصصة في استثمار أموال (الترست) وإدارتها.

ج- الجمعية: Association

يؤسسها عدد من الأشخاص (بحد أدنى لعدد الأعضاء المؤسسين يحدده القانون، كما يحدد مواصفاتهم)، بدافع حب الخير وخدمة الغير -أو خدمة أعضاء الجمعية، أوفئة اجتماعية ما - وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء وتلقي الهبات والحصول على المساعدات بما في ذلك المساعدات الحكومية، بخلاف المؤسسة الخيرية التي تقوم على أساس الإيقاف.

¹ إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص 66.

ثانياً: تزايد تأثير مؤسسات القطاع الثالث على المستوى الدولي

يظهر تأثير العمل الخيري والتطوعي علي مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال نشاط مجموعة من الجمعيات والمنظمات التطوعية والمؤسسات، الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح بمختلف أنواعها وأشكالها وتوجهاتها، إضافة إلي الحركات السياسية والاجتماعية وكل أنواع المشاركات والقيم الاجتماعية والثقافية والسلوكيات المرافقة لها، والتي تهدف إلي حماية المصلحة العامة وزيادة المشاركة الشعبية وتقديم أنواع من الخدمات والنشاطات والبرامج قد لا يقدمها أيا من القطاعين العام والخاص لأسباب متعلقة بطبيعة كل منهما.¹

وقد زاد النشاط الخيري والتطوعي خلال العقود الأربعة الأخيرة، حيث تكاثر عدد المنظمات العاملة وتوسعت دائرة نشاطها وتزايد حجم ومستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها، وقد يظهر الدور المتعاظم للقطاع الثالث وتأثيره المتزايد على المستويات التالية:²

1- الدور الأساسي في التأثير علي السياسات العامة للحكومة والتوجهات التنموية.

تتلور للمنظمات غير الحكومية أو القطاع الثالث، دوراً اقتصادياً يحل محل الدولة والسوق معاً (القطاعين الأول والثاني) في وظيفة تخصيص الموارد بصورة أكثر عدالة وكفاءة³ بيد أن الأمر الأكثر أهمية أن حدود التعاون بين الدولة في المجتمعات الغربية وغيرها من ناحية، والمنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى، لم يقف عند حد سد الفجوة والتعاون أو تبادل المنافع، ولكنه تجاوز ذلك إلى بلورة شراكة مؤسسية ومنظمة بين الطرفين في التنمية، حيث تم في مناطق عديدة من العالم مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكرواتيا وغانا، تطور التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بسرعة هائلة، وبغية دعم هذا

¹ إبراهيم بن علي الملحم، إدارة المنظمات غير الربحية الأسس النظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2004)، ص31.

² كمال منصوري، الدور المرتقب للقطاع الثالث في ظل تداعيات الأزمة المالية، بحث في مجلة المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، ص9.

³ شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997، ص19.

التطور تم الاتفاق على أسس وأطر لهذا التعاون تعيد صياغة العلاقة بين الطرفين بصورة أكثر توازناً، وهي تؤكد على أن دور المنظمات غير الحكومية ليس مجرد دور مكمل لدور الدول (Supplementary Provider) ، ولكنه طرف أساسي (Stakeholder) في صياغة السياسات العامة وتنفيذها.¹

وفي هذا الإطار حققت المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية نجاحات في مجالات عديدة واستطاعت التأثير على السياسات العامة للحكومات وتوجهاتها، التنمية وتعديل سلوكها في التعامل مع العديد من القضايا الاجتماعية، وقد ظهر هذا التأثير من خلال مايلي:

- إصدار تشريعات وأنظمة جديدة لمحاربة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان.
- مساهمتها في نشر الوعي البيئي ولفت اهتمامات الرأي العام المحلي والدولي والجهات الرسمية بأهمية المحافظة علي البيئة والبيئة المحلية بوجه خاص، وتتداخل هذه الأخيرة مع البيئة علي المستوى العالمي وهذا قبل أن تعد لجنة برنيتلاند توصياتها للمحافظة علي البيئة.
- المساعدة علي إنشاء العديد من المؤسسات التنموية ساهمت في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة ذات علاقة بأهداف التنمية المحلية.
- تستعين دول عدة المنظمات غير الحكومية لتوسيع سياستها وتسويقها، وفي مثل هذه الحالة تكون الدولة هي التي تقرر درجة الحرية التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية.
- تحريك وإثارة بعض القضايا ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، فقد تمكنت المنظمات غير الربحية بإجبار الحكومات على التخلي عن مفاوضات اتفاقيات الاستثمار السرية

¹ هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2005، ص7.

المتعددة الأطراف عام 1989م، وفي عام 2000 غيرت من السياسة المتبعة في معالجة ديون العالم الثالث.¹

2- صنع السياسات العالمية.

يساهم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية دولية وإقليمية في صناعة وصياغة السياسة على المستوى الدولي فمنذ القرن الثامن عشر وحدثت أعداد متزايدة من هذه المنظمات كأدوات لمقاومة وتلبية احتياجات المجتمع والدفاع عن حقوق الناس واهتماماتهم ولتشجيع سياسات جديدة.² ففي بريطانيا فقد ظهر أول عقد للشراكة بين منظمات القطاع الثالث والحكومة البريطانية عام 1998، الذي يؤكد على ضرورة إشراك القطاع الثالث في عملية صنع القرار.³ ويظهر تأثير المنظمات غير الحكومية في صنع وصياغة السياسات التنموية من خلال عدة وسائل وآليات من أهمها مايلي:

أ- النشاط المتخصص.

تعمل معظم المنظمات غير الحكومية في إطار موضوع واحد حيث تتخصص في مجال محدد كتقديم الخدمات القانونية والصحية أو التدريب، غير أن كثيرا منها تعمل في مواضيع أكثر شمولية وأهمية مثل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة والسلم. ففي الصين تلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما في تقديم الخدمات العامة في إطار الإصلاح الإداري الذي باشرته الحكومة والذي يهدف إلى تحويل جزء من مهام الحكومة إلى القطاع الثالث، أما في إثيوبيا والفلبين فقد أخذت المنظمات غير حكومية الدولية المبادرة في تطوير شراكة محلية في مجال التعليم.⁴

¹ إبراهيم بن علي الملحم، مرجع سابق، ص ص 34-37.

² نفس المرجع، ص 26.

³ هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، المرجع السابق، ص 12.

⁴ هويدا عدلي، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية. الشراكة اقتراب جديد من منظور العقد الاجتماعي، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2007، ص 12.

ب- الحضور المؤثر:

وذلك من خلال الحضور القوي والمكثف في أشغال وأعمال ومؤتمرات المؤسسات الدولية والإقليمية حيث أصبح لهذه المنظمات من القوة المؤثرة في اتخاذ القرارات الدولية، حيث شجعت على اتفاقية البيئة وساهمت في إقرار اتفاقيات عديدة لحماية الأطفال والمعاقين والفقراء والأيتام، وفي أواخر السبعينات ظهرت المنظمات غير الحكومية في مجلس الأمن كمحاور مهمة والتي تستطيع مناقشة ومعالجة مواضيع ومصالح المجتمعات عبر الحدود ، مما جعلها تكتسب موقعها مهما في التأثير على الساحة العالمية.¹

ج- الحملات والتحالفات.

تظهر المنظمات غير الربحية أكثر فعالية وكفاءة عند تحالفها مع بعضها في العمل، وجمع مواردها وتنسيق اتصالاتها وعلاقاتها وجهودها لتوظيفها من أجل الضغط والتأثير في صناعة القرارات وصياغة السياسات، وقد أدى قيام المنظمات غير الحكومية بحملات دولية وتحالفات إلى تحقيق عدة نجاحات علي المستوى الدولي والتأثير في صناعة وصياغة الكثير من القرارات والسياسة فقد قادة عمل المنظمات غير الحكومية الدولية في المجال البيئة التي تبني برتوكول مونتريال عن المواد المؤثرة على طبقة الأوزون عام 1987 وتحالف المنظمات غير الربحية كان المحرك الرئيسي لاتفاقية منع استخدام الألغام الأرضية عام 1997م، والتحالف لمحكمة الجنايات الدولية وتبني معاهدة روما عام 1998 م. كما زاد تأثير حملة المنظمات غير الحكومية في الطلب تطبيق سياسة اقتصادية عادلة من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تصاعدت وتيرة نفوذها وتأثيرها السياسي عندما أفضلت المنظمات غير الحكومية قمة المنظمة التجارية العالمية في سيانل في ديسمبر 1999 م.²

¹ إبراهيم بن علي الملحم، مرجع سابق، ص 37.

² نفس المرجع ، ص ص 37-40.

ومن الأمثلة التي يستشهد بها في هذا السياق التحالف الذي شكلته منظمة السلام الأخضر من جماعات الناشطين البيئيين والمواطنين، من إجبار شركة chell للنفط على سحب خططها لإغراق منصة استخراج النفط مهجورة في البحر تخطت فترة صلاحيتها ، حيث اضطرت الشركة تحت ضغط التحالف إلى التراجع وفي النهاية فككت المنصة ليصنع منها رصيف بحري.¹

وفي مجال حملات المنظمات غير الحكومية، فقد ظل البنك الدولي لعدة عقود يرفض المطالب بالتغيير من قبل المنظمات غير الحكومية، إلا أنه في خلال التسعينيات اشتركت أكثر من 150 منظمة غير حكومية في حملة قوية لحث البنك على مزيد من الانفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون وإتباع استراتيجيات إنمائية أكثر عدلاً وأقل تدميراً للبيئة. وقد نجحت هذه الضغوط إلى حد كبير في دفع البنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه وطرائق عمله، وكانت النتيجة أن حوالي نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنوداً وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية مقارنة بحوالي 6 % في الفترة من 1973-1988.

كما أن صندوق النقد الدولي والذي أبدى رفضه لأي دور للمنظمات غير الحكومية على اعتبار أن القضايا الذي يتناولها تتطلب قدراً من السرية، فقد اضطر أن يغير من موقفه ظهر ذلك من خلال مناقشة مقترحات العديد من المنظمات غير الحكومية بغية زيادة شفافية الصندوق.²

د - التشبيك والنشاط الدولي للمنظمات غير الحكومية:

هناك شبكات مهمة من المنظمات فيما يتعلق بموضوعات مهمة كالبينة والسياسة الاقتصادية الدولية تعمل على المستوى الدولي الإقليمي، والتي تساعد على تنسيق الجهود

¹ د.ليزا هـ. نيوتن، "تحو شركات خضراء - مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة"، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت، 2006)، ص252.

هويدا عدلي، "فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية"، مرجع سابق،² ص7.

في عدد من الدول والمؤتمرات والمفاوضات الدولية، فمثلاً شبكة دول الثالث تملك قاعدة في ماليزيا، وهي تعمل على طرح ومعالجة سلسلة واسعة من المواضيع والاهتمامات الاجتماعية والسياسية.¹

3- الدور الاستشاري والرقابي للمنظمات غير الحكومية.

لقد كان للأمم المتحدة دورها هي الأخرى في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية والذي تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، فقد شهد هذا العقد عديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة²، فقد ضمن قرار مجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1296) والمادة (71) لنظام الأمم المتحدة لبعض المنظمات الغير حكومية دورا استشاريا ورقابيا من خلال تأسيس قواعد عامة لتنظيم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة حيث شاركت وبشكل دائم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجالات تخصصها لها علاقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس، وعليه فقد كان للمنظمات غير الحكومية في المفاوضات الدولية دور في تنفيذ القانون الدولي وكمثال لم تشارك المنظمات غير الحكومية في مفاوضات إقرار القانون الدولي لحماية البيئة بل شاركت في مراقبة وتنفيذ قانون البيئة الدولي الحديث.³

كما تقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم الاستشارات المختلفة للحكومات، ومن الأمثلة قيام الحكومة الفرنسية باستشارة المنظمات غير الحكومية بصفة منتظمة بخصوص سياستها للتعاون مع البلدان النامية، حيث تشارك في اللجان المعنية بموضع التعاون مع البلدان النامية.⁴

¹ إبراهيم بن علي الملحم، مرجع سابق، ص 40.

² هويدا عدلي، المرجع السابق، ص 8.

³ إبراهيم بن علي الملحم، المرجع السابق، ص 41.

⁴ هويدا عدلي، "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشراكة اقتراب جديد من منظور العقد الاجتماعي"، مرجع سابق، ص 13.

4- الشراكة من أجل التنمية:

إن الوصول بالشراكة إلى هذا المستوى يعني إقرار الحكومات بعدم قدرتها على إنجاز المهام المطلوبة منها بكفاءة وفعالية في ضوء تزايد هذه المهام بدرجة غير مسبقة، فقد لاحظت العديد من الحكومات أهمية التعامل معها في تفعيل المشاريع التنموية كما أصبحت تمثل قوة دافعة للتغيير والمحفز لإتباع اختيارات تنموية جديدة.¹

ففي السويد مثلاً هناك إقرار أن المنظمات غير الحكومية جزء من النظام السياسي والإداري للدولة، وفي فرنسا تشارك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وتنفيذها، وأيضاً في تخصيص الموارد وتحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنموي والتي تضم ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، أما في ماليزيا فقد أقامت الحكومة شراكة مع المنظمات غير الحكومية وبناء شبكة لأجل مكافحة الفقر حيث كانت لهذه الأخيرة مساهمة متميزة بتقديم القروض وتنمية المناطق الريفية وتوصيل بعض الخدمات.²

من خلال ما سبق يتبين لنا الأثر الفعال الذي تقوم به مؤسسات القطاع الثالث على المستوى المحلي والعالمي، من خلال المشاركة في المشاريع التنموية على مختلف المستويات والمجالات والتي تخدم بدورها أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر الولايات المتحدة الرائدة في مجال تأثير القطاع الثالث لذا سنحاول معرفة مكانة هذا القطاع ومساهماته في كل المجالات.

ثالثاً: أهمية القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية

أما على مستوى الدول، فتبقى الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في هذا المجال. فحسب الإحصاءات التي قام بها صندوق الوقف التطوعي الأمريكي في نهاية عام 2006، ونظراً للأهمية البالغة للقطاع التطوعي في هذه الدولة، فسنتناول حالة هذا القطاع بالتفصيل في الجداول والأشكال التالية:

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات

العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، نيويورك 2002، ص 16.

² هويدا عدلي، المرجع السابق، ص 12.

جدول رقم(04): أشهر المنظمات غير الربحية الخاصة في أمريكا (المبالغ بالمليار دولار)

اسم المنظمة	مجموع الأصول
مؤسسة بيل وميلندا جيتس Bill & Melinda Gates Foundation	29.2
مؤسسة فورد The Ford Foundation	11.6
مؤسسة بول غيتي ترست J. Paul Getty Trust	9.6
مؤسسة روبرت وود جونسون Robert Wood Johnson	9.4
مؤسسة ليلي Lilly Endowment	8.4

Source: The annual report, the National Philanthropic Trust, 2006 www.nptrust.org

يبين هذا الجدول أكبر وأشهر المنظمات غير الربحية في أمريكا، حيث نلاحظ أن مالكي هذه المؤسسات هم أصحاب الأموال والمؤسسات العملاقة في العالم، وربما يقومون بتأسيس مثل هذه المؤسسات الخيرية لغرض الشهرة والدعم من قبل هذه المنظمات.

-هناك أزيد من 1,010,400 منظمة غير ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية،

نصف هذا العدد كان موجودا قبل خمس سنوات؛

• ارتفعت نسبة المنظمات غير الربحية التي تملكها العائلات الثرية بنسبة 60 بالمائة

خلال السنوات الست الأخيرة؛

وفيما يلي جدول آخر يوضح أشهر المنظمات المانحة في أمريكا، مرتبة من أعلى

مساهمة إلى أدناها:

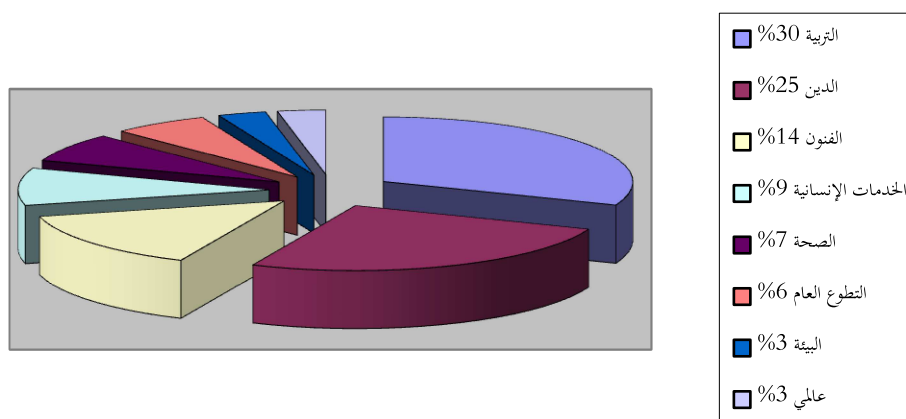
جدول رقم (05): أشهر المنظمات المانحة في أمريكا (المبالغ بالمليون دولار)

المبلغ الممنوح*	اسم المنظمة
154.5	Wal-Mart Foundation
114.7	Aventis Pharmaceutical Health Care Foundation
80.7	Bank of America Foundation
77.9	Ford Motor Company Fund
65.0	The Wells-Fargo Foundation

المصدر: The annual report, the National Philanthropic Trust, 2006 www.nptrust.org

- هناك أكثر من 355000 منظمة دينية تطوعية؛
 - 89 بالمائة من العائلات الأمريكية يتطوعون بانتظام؛
- أما الشكل التالي، فيبين أهم مصادر الأملأك المتطوع بها ، حيث يشكل القطاع التربية أكبر نسبة:

شكل رقم (01): مصادر الأموال الموقوفة في أمريكا حتى شهر جانفي 2007



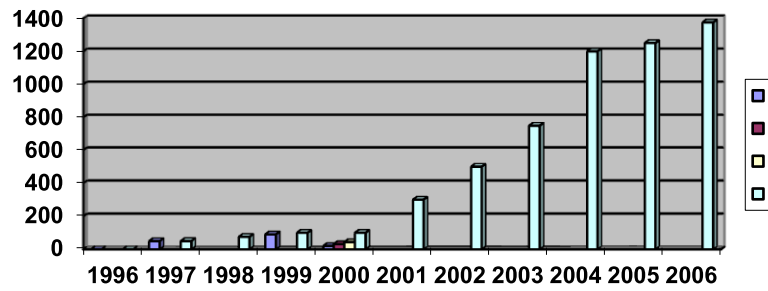
المصدر: The annual report, the National Philanthropic Trust, 2006

www.nptrust.org

* هذه الإحصائيات تخص المبالغ الممنوحة خلال سنة 2006 انظر الموقع: www.nptrust.org

- شهدت نسبة التطوع في مجالات الفنون والتربية ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة
- يوظف القطاع التطوعي أكثر من 10.2 مليون شخص، أي ما يعادل 6.9 بالمائة من حجم العمالة لأمريكا وحدها؛

شكل رقم (02): عدد الصناديق الوقفية المانحة في أمريكا حتى عام 2006



المصدر: The annual report, the National Philanthropic Trust, 2006

www.nptrust.org

- بلغ مجموع ما منحته المنظمات غير الربحية أكثر من 4.2 مليار دولار في نوفمبر 2006، ويتوقع أن ترفع 57 بالمائة من هذه المنظمات مساهماتها في السنوات اللاحقة؛
- في 2006، بلغ المتوسط الحسابي للتطوع بما يقارب 18.77 دولار في كل ساعة.

بعد الملاحظة الدقيقة لما تتضمنه هذه الجداول يمكن الوصول إلى بعض المعطيات الهامة، وأهمها:*

- يصل عدد المنظمات غير الربحية في أمريكا، بشكل رسمي، إلى 1.469.667 منظمة مسجلة، وبما أن هناك الكثير من المنظمات غير الربحية غير مسجل، قد يصل عددها إلى أكثر من مليون ونصف المليون منظمة؛

* قام بهذه الإحصائيات مركز: National center for charitable statistics, www.nccsdataweb.urban.org

- تتوزع المنظمات غير الربحية في أمريكا إلى ثلاثة أنواع، وهي:

1. **المؤسسات الخيرية الخاصة:** Private Foundation: وتمثل نسبة 74% من مجموع المنظمات المسجلة، وصلها دخلها حتى جانفي 2008 إلى أكثر من 290 مليار دولار، ولديها أصول ثابتة تتجاوز قيمتها 500 مليار دولار؛

2. **المؤسسات الخيرية العامة:** Public Charity: تمثل نسبة 39% من العدد الإجمالي، وصل دخلها إلى 1.7 ترليون دولار، وبلغت أصولها الثابتة حوالي 3.372 ترليون دولار؛

3. **المؤسسات الأخرى:** Other Nonprofits: وهي تمثل المراكز والاتحادات والنوادي والهيئات، وتمثل نسبة 34%، بلغ دخلها ما يقارب 548 مليار دولار، ولديها أصول ثابتة تزيد عن 903 مليار دولار؛

- بلغ عدد المدارس التي قبلت الدراسة 14205 أي ما نسبته 69% من بين 20580 مدرسة مسجلة، كان دخل هذه العينة ومجموع أصولها على التوالي: 238 و 441 مليار دولار؛

- أما المستشفيات غير الربحية، التي لا تخضع للحكومة الفدرالية، فيصل عددها إلى 6199، خضع منها 4881 مستشفى للدراسة، أي ما نسبته 79% من مجموع المستشفيات المسجلة، حيث تجاوزت مداخيلها ومجمع أصولها على التوالي: 473 و 435 مليار دولار، هذا بالرغم من أن الحكومة الأمريكية لا تمنح خدمة التأمين الصحي الشامل للمجتمع، مما يبرز أهمية القطاع الثالث في تحمل هذا العبء على الدولة في مجال حساس كالقطاع الصحي؛

- إن المجموع الكلي للمبالغ المستلمة من المنظمات غير الربحية يقارب 2 ترليون دولار، ولمجموع الكلي للأصول الثابتة يتجاوز 3.87 ترليون دولار؛

- هناك أكثر من 2916 منظمة غير ربحية، زاد دخل كل واحدة منها، حتى جانفي 2008، عن 1 مليار دولار، ومبلغ أصولها عن 2.11 ترليون دولار؛

- بلغ عدد المنظمات الأقل دخلا 30822 منظمة، أي ما نسبته 51.3% من مجموع المنظمات المسجلة، حيث زاد دخلها ومجموع أصولها على التوالي: على 972 و 56 مليار دولار. بالمقابل، فإن بعض الدول الإسلامية لا يوجد فيها أكثر من 10 منظمات خيرية، ولا يتعدى دخلها مجتمعة دخل منظمة أمريكية واحدة.

خاتمة:

النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزا مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية ويساهم في تحقيق التنمية. تطلق على القطاع الخيري أسماء عديدة بحسب المنطلق الثقافي والبيئي، فهو قطاع تطوعي أو غير حكومي، أو قطاع غير هادف للربح، وهو أيضا القطاع المستقل أو القطاع الثالث ويسمى أيضا بالاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخفي أو الجمعيات الخيرية العامة، كل هذه الأسماء تطلق للدلالة على مساحة النشاط الاجتماعي، والممارسات العامة والفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي وقطاع الأعمال والموجهة للصالح والنفع العام. حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع في إطار التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية، أين يستفيد القطاع الخيري من الصدقات والهبات النقدية من قبل الأفراد والشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب والتركات. ان ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات، كما تتسم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية، والآن أصبحت مؤسسات القطاع الخيري قوة فعالة على المستوى الدولي واتسع مجال نشاطها وأعمالها ، حيث عادت مواردها وخبراتها الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية.

المراجع:

1. إبراهيم بن علي الملحم، إدارة المنظمات غير الربحية الأسس النظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2004).
2. شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997.
3. صالح صالح، "التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر"، بحث في: الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، (الجزائر، جامعة سطيف، 2008).
4. كمال منصوري، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
5. كمال منصوري، الدور المرتقب للقطاع الثالث في ظل تداعيات الأزمة المالية، بحث في مجلة المركز الدولي للأبحاث و الدراسات مداد.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، نيويورك 2002.
7. ليزا هـ. نيوتن، "نحو شركات خضراء - مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة"، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت، 2006).
8. محمد بوجلال، "دور المؤسسات المالية الإسلامية في النهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث"، بحث مقدم للندوة العلمية الدولية، (دمشق، 2000).
8. منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، (دمشق: دار الفكر، 2001).
9. نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليا بانية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002).

10. هويدا عدلي، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية. الشراكة اقتراب جديد من منظور العقد الاجتماعي، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2007.

11. هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2005.

12. Edith Archambault. Public Authorities and Nonprofit Sector. In France. in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN. 1990.

13. Wolfgang Seibel and Helmut K Anheir, Sociological and Political Science Approaches to the Third Sector. in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN. 1990.